



مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات

(OECD) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(دراسة استطلاعية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العامة للرقابة على الاستثمارات والمصارف

(بديوان المحاسبة الليبي)

د. صالح أحمد مادي

أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

sagm975@gmail.com

د. عمر محمد الغرياني

أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

omelghariani@elmergib.edu.ly

تاريخ القبول: 2025/08/25،

تاريخ النشر: 2025/10/01،

تاريخ الاستلام: 2025/07/28،

الكلمات المفتاحية

الإفصاح، الشركات المملوكة، حوكمة الشركات.

الملخص

استهدفت هذه الدراسة معرفة مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وتقييم مدى التزام هذه الشركات بمعايير الإفصاح والشفافية، واستخدمت الدراسةمنهج الوصفي وذلك من خلال استطلاع آراء العاملين بالإدارة العامة للرقابة على الاستثمارات والمصارف بـ(بديوان المحاسبة الليبي) باعتبارهم الجهة المعنية بموضوع الدراسة، وبالبالغ عددهم (40) موظف، وتم توزيع عليهم استبيان بالكامل، حيث تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات التي جُمعت من الاستبيانات التي تم الحصول عليها وعدها (37) استبانت، والتي تحتوي على مجموعة من المفشرات المرجعية لقياس مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع مبدأ الإفصاح والشفافية التوجيهي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك توافقاً إيجابياً في مستوى الإفصاح مع توجيهات المنظمة، حيث أشارت إلى وجود التزام جيد بالإفصاح عن الأهداف والتائج المالية، بينما كانت هناك مجالات تحتاج إلى تحسين مثل الإفصاح عن المخاطر والإفصاح عن المكافآت، كما أكدت على أهمية تعزيز الشفافية لتحسين الثقة في السوق، وأهم ما أوصت به هذه الدراسة ضرورة تعزيز معايير الإفصاح، وتبني أدلة حوكمة تليجي أفضل الممارسات، وإجراء دراسات تقييمية بشكل دوري.

The extent to which disclosure levels in Libyan-owned companies comply with OECD guidelines: a study on the perspective of the employees of the General Administration for Investment and Banking Control at the Libyan Audit Bureau

Dr. Omar Mohamed Elghariani
Assistant Professor
Department of Accounting
College of Economics
Elmergib University
omelghariani@elmergib.edu.ly

Dr. Saleh Ahmed Madei
Assistant Professor,
Department of Accounting,
College of Economics,
Elmergib University
sagm975@gmail.com

Abstract

This study aimed to determine the extent to which the level of disclosure in Libyan-owned companies is consistent with the guidelines of the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), and to evaluate the extent to which these companies adhere to the standards of disclosure and transparency. Adopting a descriptive approach, the study used a questionnaire to obtain the perspectives of forty employees in the Libyan Audit Bureau's General Administration for Investment and Banking Control. The statistical program (SPSS) was used to analyze the data collected from the 37 questionnaires received, which contained a set of reference indicators to measure the extent to which the level of disclosure in Libyan-owned companies is consistent with the principle of disclosure and transparency guidelines of the Organization for Economic Co-operation and Development on the governance of state-owned companies. This study reached several findings, the most important of which is that there is a positive alignment in the level of disclosure with the OECD's directives, indicating good commitment to disclosing financial objectives and results. However, there were areas that needed improvement such as risk disclosure and reward disclosure. The study also emphasized the importance of enhancing transparency to enhance confidence in the market. Finally, the study put forward important recommendations that include the need to strengthen disclosure standards, adopting governance guidelines that meet best practices, and conducting periodic evaluation studies.

Keywords

Disclosure, owned companies, corporate governance.

على فرص متكافئة بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة في السوق المحلي والدولي، لضمان إسهامها الإيجابي في كفاءة الاقتصاد وقدرته التنافسية. وعليه فإنَّ الحكومة للشركات المملوكة للدولة أمر أساسي، وينبغي أنْ تلتزم هذه الشركات بأعلى معايير الإفصاح والشفافية وأنْ تخضع لنفس معايير الحاسبة والإفصاح والامتثال والمراجعة العالية الجودة التي تخضع لها الشركات المدرجة.

وفي هذه الدراسة تم بناء مؤشرات مرجعية لقياس مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة الليبية، حيث كان المرجع الأساس لبناء هذه المؤشرات هو توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة المتعلقة بمبدأ الإفصاح والشفافية الصادرة عن (Organization of Economic Cooperation and Development, OECD) سنة 2015م، وتم استقصاء العاملين بالإدارة العامة للرقابة على الاستثمارات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي باعتبارهم الجهة المعنية بمراجعة الشركات المملوكة الليبية، وذلك حسب التعريف

1. الإطار العام للدراسة:**1.1 المقدمة:**

تُعد الشركات المملوكة للدولة مرفق هام لتقدم الخدمات الأساسية التي تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين في العديد من البلدان ولا سيما ليبيا، وهي أيضًا جهات فاعلة وبارزة في دعم النمو الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وفي العديد من الاقتصادات الناشئة تتمثل الشركات المملوكة للدولة جزءاً لا يُستهان به من الناتج المحلي الإجمالي والعمال، فهي غالباً ما تكون مسيطرة على المرافق العامة أو البنية التحتية مثل الطاقة والنقل والاتصالات، وغيرها من المرافق التي يعد أداؤها ذو أهمية كبيرة للشريحة الواسعة من السكان وقطاع الأعمال، والذي يمكن أن يعزز أو يعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتواجه الشركات المملوكة للدولة بعض التحديات بشأن الحكومة، والناتجة عن ممارسة ملكيتها من قبل مسؤولين حكوميين نيابة عن الجمهور العام، الأمر الذي يُحتم ضرورة ضمان عملها في بيئة تنافسية منظمة وسليمة بشأن الحفاظ

ما مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع مبدأ الإفصاح والشفافية التوجيهي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

3.1 أهداف الدراسة:

يتمثل المدف الرئيسي للدراسة في معرفة مدى توافق الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولتحقيق هذا المدف تم صياغة الأهداف الفرعية التالية:

- أ. حث الشركات المملوكة على ضرورة تقديم معلومات دقيقة و كاملة حول الأهداف والت الناتج المالية والتشغيلية.
- ب. التأكيد على تبني الشركات المملوكة آليات لضمان مسألة الإدارة أمام المساهمين وأصحاب المصلحة.
- ج. تعزيز مبادئ الحكومة الرشيدة للشركات المملوكة من خلال وضع سياسات وإجراءات واضحة للإفصاح.

4.1 أهمية الدراسة:

تبني أهمية هذه الدراسة في كونها ستساهم في الوقوف على أوجه الضعف والقصور فيما يتعلق بمستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المملوكة للدولة الليبية، وبالتالي المساهمة في تحسين جودة المعلومات المفصح عنها في هذه الشركات، والذي حتماً سيدعم عملية اتخاذ القرارات الرشيدة على مختلف المستويات، وخاصةً في وقتنا الحالي وما نشهده من التطورات الاقتصادية المتتسارعة في كافة الأصعدة، وصعوبة ما تعيشه الشركات المملوكة للدولة الليبية من ظروف اقتصادية وسياسية.

5.1 فرضية الدراسة:

تتمثل فرضية الدراسة في الآتي:

يوجد توافق في مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع مبدأ الإفصاح والشفافية التوجيهي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الذي ورد في قانون رقم (19) لسنة 2013 في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة، بأنَّ الشركات المملوكة هي كل شركة تمتلك الدولة الليبية 25% من رأسها فما فوق.

2.1 مشكلة الدراسة:

تعاني جل الحكومات من تحديات تتعلق بمارسات الشركات المملوكة للدولة، والناتجة عن هيمتها على قطاعات كبيرة وهامة، نظراً لما لها من دور اقتصادي واجتماعي وسياسي أيضاً، وحيث أنَّ الإفصاح يُعد ركيزة أساسية في نظم الحكومة والذي يعكس مدى اتباع الشركات لأفضل الممارسات، ونظراً لارتفاع مستويات الفساد في الشركات المملوكة للدولة الليبية وفقاً لما تضمنته تقارير الجهات الرقابية العليا في السنوات الأخيرة، والانقسام السياسي المستمر في البلاد الذي أدى إلى انقسام المؤسسات المرتبطة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مما خلق بيئة ملائمة لممارسات الفساد، وزيادة الإنفاق العام دون تحسين في حجم وجودة الخدمات المقدمة، وضعف أدوات الرقابة والحكومة.

وعلاوة على ذلك، لم يلقى موضوع الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة في البيئة الليبية بالاهتمام الكافي في الأوساط الأكاديمية، فقد ركزت الدراسات في هذا السياق على الشركات المدرجة، ومن أبرزها دراسة السويف، وأحمد (2016)، التي هدفت إلى قياس مدى احتواء التشريعات الليبية لمتطلبات الإفصاح والشفافية المنصوص عليها في مبادئ الحكومة للشركات المدرجة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود فجوة في التشريع الليبي في الوفاء بهذه المتطلبات. وبالتالي جاءت هذه الدراسة لقياس مدى التزام الشركات المملوكة للدولة الليبية بأفضل الممارسات في الإفصاح والشفافية حسب التوجيهات الصادرة عن (OECD)، وعليه تمتل مشكلة الدراسة في التساؤل

الرئيس التالي:

استخدمت هذه الدراسة استبياناً يتضمن (107) سؤلاً حول مبادئ الحكومة. ومن أبرز نتائج هذه الدراسة بشكل عام هو هناك ضعف في تشريعات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح وتنظيم المعاملات المرتبطة بالأطراف ذوي العلاقة، وخاصة في تشريعات قطر وعمان هناك فجوات فيما يتعلق بالإفصاح، وأيضاً هناك اختلافات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بتأثير عملية الإفصاح. وأهم ما أوصت به هذه الدراسة هو ضرورة وجود الأغلبية من غير التنفيذيين في مجالس الإدارة وتحسين معايير الإفصاح.

2.9.1 دراسة Vitolla, Filippo et al (2009)

(2009): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي يمكن أن تؤثر على مستوى الإنصاف عن حوكمة الشركات ضمن التقارير المتكاملة، والتي أجريت على عينة من (73) شركة دولية، وأظهرت النتائج أن هناك مستوى متواسطاً إلى منخفضاً من الإنصاف عن حوكمة الشركات ضمن التقارير المتكاملة، وأيضاً هناك تأثيراً إيجابياً لحجم الشركة، وربحيتها، وجودة التدقيق، ومن المرجح أن تنتج الشركات الكبيرة معلومات أكثر، كما تتحمل تكاليف أقل بفضل وفورات الحجم، علاوة على ذلك تخضع هذه الشركات لضغط أكبر؛ مما يفسر التأثير الإيجابي لحجم الشركة على مستوى الإنصاف عن حوكمة الشركات. أمّا بالنسبة للشركات المربحة فإنها ستكون أكثر اهتماماً بنشر المعلومات من أجل تعزيز صورة إيجابية عن أدائها، كما قد تختار الشركات المربحة نشر معلومات عالية الجودة لتمييز نفسها عن الشركات الأقل نجاحاً، مما يفسر التأثير الإيجابي لربحية الشركة على مستوى الإنصاف عن حوكمة الشركات.

3.9.1 دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2010)

: تعد هذه الدراسة امتداداً لدراسة المنظمة التي أجريت في سنة 2005، حيث استخدمت

6.1 حدود الدراسة:

أ. الحدود المكانية: جُمعت البيانات من خلال استقصاء العاملين بالإدارة العامة للرقابة على الاستثمارات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي باعتبارهم الجهة المعنية بمراجعة الشركات المملوكة للدولة الليبية.

ب. الحدود الموضوعية: تنحصر هذه الدراسة في متطلبات المبدأ التوجيهي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حكومة الشركات المتعلقة بالإفصاح والشفافية، والتي تسرى على الشركات المملوكة للدولة الليبية، ولن تتعرض هذه الدراسة لأي مبادئ أخرى.

7.1 منهجة الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لبناء إطار علمي لأبعاد مشكلة الدراسة وأهدافها، وذلك بالاعتماد على ما ورد في الأدب، والدراسات السابقة، والمبادئ والتوجيهات المرتبطة بموضوع الدراسة، وأيضاً اعتمد الجانب العملي على أسلوب الاستبيان في جمع البيانات، ومن تم تحليلها من خلال البرامج الاحصائية المعدة لهذا الغرض للحصول على النتائج.

8.1 مجتمع الدراسة:

انتهت هذه الدراسة أسلوب الدراسة المصححة على مجتمع الدراسة والمتمثل في العاملين بالإدارة العامة للرقابة على الاستثمارات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي باعتبارهم الجهة المعنية بموضوع الدراسة، وبالبالغ عددهم (40) موظف، وتم توزيع عليهم استبيانات استبيان بالكامل.

9.1 الدراسات السابقة:

1.9.1 دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2005): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استيفاء التشريعات في مجموعة من بلدان الشرق الأوسط والمتمثلة في الجزائر والمغرب وتونس ومصر والأردن والكويت والبحرين وعمان وقطر والإمارات، لمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات وفق توجيهات المنظمة، حيث

6.9.1 دراسة السويف، وأحمد (2016): هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى احتواء التشريعات الليبية لمتطلبات الإفصاح والشفافية التي توجبها مبادئ الحكومة، حيث استخدمت مؤشر للقياس مستمد من دراسات سابقة للمنظمة عن دول الخليج (2005، 2010)، حيث تم استيفاء الإجابات المطلوبة في هذه الدراسة للحصول على النتائج من خلال مجموعة من التشريعات الليبية ذات العلاقة بحكومة الشركات والتي تسرى على الشركات المدرجة، واستخدمت المنهج المقارن لقراءة وفهم النتائج وذلك من خلال المقارنة مع نتائج دراسة Baydoun, et al, (2013) على دول الخليج، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو وجود فجوة في التشريع الليبي في الوفاء بمتطلبات الإفصاح والشفافية التي تضمنتها مبادئ الحكومة، وخاصة فيما يتعلق بالمراجعة، وأيضاً تشير النتائج إلى أنَّ التشريعات الليبية تحظى بمستوى متوسط مع دول الخليج بالنسبة للإفصاح.

7.9.1 دراسة Baraibar-Diez, et al (2016): هذه الدراسة سلطت الضوء على قصور قوانين الشفافية في (24) دولة أوروبية، مشيرة إلى أنَّ الشفافية تتجاوز مجرد الإفصاح؛ أي يعني يتتجاوز الأمر تقديم المعلومات التي تفرضها التوصيات أو القواعد أو التوجيهات لكل قانون، بل من هو المسئول بالتوصيل ولمن وكيف يجب توصيل تلك المعلومات، حيث وصفت هذه الدراسة أنَّ أصحاب المصالح هم أحد أهم نقاط ضعف قوانين الحكومة الأوروبية، وبالتالي اقترحت تحسين قنوات التواصل وإشراك أصحاب المصالح في تطوير القوانين لتعزيز مستوى الشفافية.

8.9.1 دراسة Federico Alvino et al (2019): هدف هذه الدراسة إلى دراسة محددات الإفصاح الطوعي من خلال تحليل تأثير متغيرات الحكومة المؤسسية على كمية الإفصاح الطوعي المقدم من الشركات

نفس المنهجية، مع تعديل في الدول التي تمت عليها الدراسة وهي الجزائر والمغرب وتونس ومصر والسعودية والإمارات وسوريا. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أنَّ هناك تطوراً ملحوظاً في معايير الإفصاح، حيث تطالب معظم الدول الشركات بتقارير دورية، ومراجعة التوصيات والممارسات المثلثي للحكومة، كما أوضحت أنَّ هناك بعض المتطلبات المتعلقة بالجانب التعليمي وخبرة أعضاء مجلس الإدارة والمدراء، والبيانات المستقبلية، وعوامل المخاطرة لم تحظى بالرغبة الكافية في التشريعات.

4.9.1 دراسة Stefanescu (2011): هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح والشفافية في تشريعات الحكومة بالدول الأوروبية، واستخدمت هذه الدراسة منهجاً مقارناً، حيث قامت بمقارنة نتائج قياس مستوى الإفصاح والشفافية في تشريعات الحكومة بالدول الأوروبية مع نتائج الدراسات السابقة، واقترحت هذه الدراسة مقياساً جديداً لمقارنة نتائجها مع نتائج تلك الدراسات، حيث أظهرت النتائج أنَّ هناك تبايناً مع بعض الدراسات، ولكنها اتفقت أنَّ مشاركة مؤسسات متنوعة اقتصادياً في إعداد قوانين الحكومة تعزز الشفافية.

5.9.1 دراسة Baydoun, et al (2013): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد انعكاسات مبادئ الحكومة في تشريعات دول الخليج، حيث اعتمدت على نفس الاستبيان الذي استخدمته المنظمة في دراساتها التي تمت في 2005، 2010، وأهم ما توصلت إليه أنَّ هناك ضعف في حوكمة الشركات وأنظمة المحاسبة والإفصاح في هذه الدول، بالإضافة إلى عدم وجود هيئات محلية لوضع معايير محاسبية لكل دولة، وأيضاً ذكرت هذه الدراسة أنه لا يوجد متطلبات للإفصاح عن هيكل الملكية للشركات باستثناء عمان، وأهم ما أوصت به هذه الدراسة هو ضرورة اعتماد ممارسات مثل لتعزيز الشفافية وحوكمة الشركات في هذه الدول.

بالإضافة إلى توقع المخاطر، مما سيوفر دقة أكبر في إدارة المخاطر في الحكومة المؤسسية، أي أنه في المدى القصير تحتاج الشركات إلى دمج الميزات المالية وغير المالية لتوقع المخاطر، بينما في المدى الطويل يجب أن تترك الشركات على توقع المخاطر المالية.

11.9.1 دراسة Kátia, Lemos et al (2022)

(2022): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإفصاح عن حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في يورونكست لشبونة في عام 2020، وتحقيق هذا الهدف تم بناءً على مؤشر إفصاح يتكون من (51) عنصراً لكل شركة في العينة استناداً إلى توصيات هيئة سوق المال، تم جرى تحليلها تحتوي تقارير حوكمة الشركات، والتقارير السنوية، وكذلك الحسابات السنوية الموحدة، لعينة تضم 32 شركة مدرجة في يورونكست لشبونة حتى 31 ديسمبر 2020. وتم اعتبار الإفصاح المتعلق بمجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، والمرجع الخارجي، والمرجع القانوني فقط، وكشف تحليل مؤشر الإفصاح أنه في المتوسط تلتزم الشركات المدرجة في يورونكست لشبونة بمعظم توصيات الهيئة، وعند تحليل المعلومات المعلنة من قبل كل فئة مدروسة في مؤشر الإفصاح (باستخدام مؤشرات فرعية)، تم التوصل إلى أنَّ المعلومات الأكثر إفاصحاً كانت تتعلق بالمرجع القانوني حيث أعلنت عنها جميع الشركات في العينة، وكانت أقل المعلومات إفاصحاً تتعلق بلجنة التدقيق وهو ما يمكن تفسيره بحقيقة أنَّ (7) شركات فقط في العينة لديها هذه اللجنة، وفيما يتعلق بمجلس الإدارة والمرجع الخارجي كانت متoscاطات الإفصاح أيضاً مرتفعة نسبياً، مما يفسر القيمة المتوسطة العالية لمؤشر الإفصاح العام.

12.9.1 دراسة Manh Dung & Hong Hanh (2023)

(2023): هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات

عن مؤشرات الأداء المالي الرئيسية (KPIs)، التي تصدرها الشركات والمتمثلة في تركيز الملكية، استقلالية المجلس، ازدواجية الأدوار، اجتماعات المجلس وحجم المجلس. وتفترض هذه الدراسة وجود علاقة مع الإفصاح الطوعي لكل متغير تم تحليله، واستخدمت نموذج الانحدار الخطى العادى (OLS)، وتم إجراء الدراسة على عينة من الشركات الإيطالية غير المالية المدرجة، وأهم ما توصلت إليه من النتائج هو وجود علاقة إيجابية بين استقلالية المجلس وازدواجية الأدوار وكمية الإفصاح الطوعي، بالإضافة إلى وجود ارتباط سلبي بين تركيز الملكية والإفصاح الطوعي.

9.9.1 دراسة جناي، وبراق (2020)

(2020): هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى توفر مقومات تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وتأثيرها على الإفصاح الحاسبي في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تجربة الجزائر في هذا المجال، وتحليل العلاقة بين الإفصاح وجودة التقارير المالية، واستندت الدراسة إلى استبيان تم توزيعه على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، وأهم ما توصلت إليه هو أنَّ هناك مقومات متوفرة لتطبيق قواعد الحكومة، لكنَّ هناك حاجة ملحة لتطويرها ومتابعة المستجدات، مع ضرورة إيجاد بيئة ملائمة لدعم هذه القواعد، كما أكدت الدراسة على أهمية وجود أسواق مالية نشطة لتعزيز تطبيق الحكومة وتحقيق الإفصاح الحاسبي الفعال.

10.9.1 دراسة Jiayu Feng, Minhao Qiu (2022)

(2022): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واستنتاج كيفية تحسين دقة توقع المخاطر لمتغيرات الحكومة المؤسسية لتمكين الشركات الأسترالية من التطور بسلامة وكفاءة مع مصالح متوازنة، كما تضمنت تحليل محدوداً لتوقع المخاطر في هذه المبادئ، مع استخدام البيانات لتحليل كيفية تأثير الميزات المالية وغير المالية على نتائج التوقعات، وأهم ما توصلت إليه أنَّ الخصائص غير المالية يجب أنْ تُفحص

الإفصاح الطوعي من خلال تحليل تأثير متغيرات الحكومة المؤسسية على كمية الإفصاح الطوعي المقدم من الشركات. وفي البيئة الليبية اهتمت دراسة السويف، وأحمد (2016)، بقياس مدى احتواء التشريعات الليبية لمتطلبات الإفصاح والشفافية التي توجها مبادئ الحكومة، حيث استخدمت مؤشر للقياس مستمد من دراسات سابقة للمنظمة عن دول الخليج (2005، 2010)، وبالتالي فإنَّ ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث السياق المغرافي هو تركز الدراسة الحالية على الشركات المملوكة للدولة الليبية، بينما تركز الدراسات السابقة على دول مختلفة مثل دول الخليج، أوروبا، والشرق الأوسط، فيما عدا دراسة السويف، وأحمد، التي أُجريت في البيئة الليبية. ومن حيث المبدأ المدروس تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع مبدأ الإفصاح والشفافية وفقاً لتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين تناولت الدراسات السابقة الإفصاح في الشركات المدرجة، وأيضاً تناولت موضوعات متنوعة تتعلق بمعايير الحكومة والإفصاح بشكل عام.

2. بعد المفاهيمي للإفصاح:

الإفصاح في المحاسبة هو إظهار التقارير المالية لجميع المعلومات التي تهم كل الأطراف الخارجية للمؤسسة وتوصيلها لها لاتخاذ قرارها الرشيدة.

1.2 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

عرف البعض الإفصاح بأنَّه عرض للمعلومات المهمة لكل المستفيدين سواء كانوا المستثمرين، أو الدائنين، أو غيرهم من الأطراف الأخرى بطريقة تسمح لهم بالتبني بمقدمة المؤسسة على تحقيق أرباح مستقبلية وسداد التزاماتها (حضر، 2008)، ويرى آخرون أنَّ الإفصاح هو إظهار المعلومات المحاسبية بطرق وأساليب مناسبة تساعد كل المستفيدين بالتبني بالمخاطر (يوسف، 2008)، ويتفق هذان التعريفان مع ما أشار إليه (حنان، 2001) الذي عرف الإفصاح

(CGD) وجودة التقارير السنوية في سياق فيتنام، وتم تطوير مراجعة الأدب من قاعدة بيانات Scopus من 2002 إلى 2022، مما يوفر أدلة شاملة على التأثيرات المختلطة لمستوى (CGD) على جودة التقارير السنوية، وتم تطبيق نموذج الانحدار الانتقائي (PSTR) لاختبار العلاقة لـ (356) شركة مدرجة في فيتنام من 2017 إلى 2022، وأهم ما توصلت إليه من نتائج هو وجود علاقة غير خطية بين المتغيرين المختبرين، بالإضافة إلى ذلك تزداد جودة التقارير السنوية بشكل إيجابي عندما يتجاوز مستوى (CGD)، لذا فإنَّ الشركات المدرجة التي لديها مستوى مرتفع من (CGD) لديها حافر لإعداد تقارير سنوية عالية الجودة.

13.9.1 موقع الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة:

يتمثل هدف الدراسة الحالية في دراسة وتحليل مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع مبدأ الإفصاح والشفافية وفقاً لتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ولتحقيق هذا المهد تم بناء مؤشرات مرجعية اعتمدت بشكل رئيس على ما ورد في توجيهات المنظمة فيما يتعلق بمبدأ الإفصاح.

وعليه فإنَّ موقع الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة يتمثل في أنَّ بعض الدراسات قد اهتمت بدراسة مدى استيفاء التشريعات في مجموعة من بلدان الشرق الأوسط لمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات وفق توجيهات المنظمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية، وأعتمد البعض الآخر بما قدمته الدراسات السابقة لقياس مستوى الإفصاح والشفافية في تشريعات الحكومة بالدول الأوروبية، وأهتم آخرون بدراسة مدى القصور في قوانين الشفافية في بعض الدول الأوروبية، في حين درس آخرون العوامل التي يمكن أن تؤثر على مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات ضمن التقارير المتكاملة، أو دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات وجودة التقارير السنوية، أو دراسة محددات

النمو العام لاقتصادات والشركات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019).

وما سبق يمكن تحديد مفهوم الإفصاح بأنّه تقديم المعلومات المهمة للمستفيدين مثل المستثمرين والدائنين، مما يساعدهم في التنبؤ بقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وسداد الالتزامات، ويشمل الإفصاح أيضاً عرض المعلومات المحاسبية بطرق واضحة وغير مضللة، والتي تؤثر على قرارات متخدّي القرار، ويُعتبر الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب أساساً للتخصيص رأس المال بفعالية وضمان حماية حقوق المستثمرين، مما يعزز الثقة والشفافية في الأسواق، كما يُساهم الإفصاح الجيد في تقليل تكاليف رأس المال وجذب الاستثمارات.

2.2 أنواع الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي من المواضيع المثيرة للجدل في المجال المهني، فضلاً عن مستخدمي القوائم المالية، وتتنوع أنواعه كما يلي: (حسن، 2002؛ أمين، 2011؛ العيساوي وآخرون، 2008)

أ. الإفصاح الكافي: يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الضرورية لجعل التقارير المالية غير مضللة، ويتضمن المعلومات المالية الأساسية المطلوبة من قبل المستخدمين.

ب. الإفصاح العادل: يهدف إلى تحقيق توازن في تلبية احتياجات جميع الأطراف المعنية، ويطلب معاملة متساوية بين مستخدمي المعلومات المالية.

ج. الإفصاح الشامل: يتضمن تقديم كافة المعلومات الملائمة التي قد تؤثر على سلوك مستخدمي التقارير المالية، مع تحذير الإفراط في المعلومات التي قد تؤدي إلى إخفاء معلومات هامة.

د. الإفصاح الإلزامي: يتم وفقاً لما تنص عليه القوانين المختصة، رغم أنّ هذه القوانين قد لا تعطي أهمية كافية لبعض المعلومات المهمة.

المحاسبي بأنّه تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد. وأيضاً عُرف الإفصاح بأنّه إظهار كل المعلومات في التقارير المالية بلغة مفهومة دون تضليل، والتي قد تؤثر في موقف متخدّد القرار المتعلّق بالمؤسسة الاقتصادية، (الحيلي، 1996)، ويتتفق هذا التعريف مع تعريف (الشيرازي، 1990)، الذي عرف الإفصاح المحاسبي على أنّه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الضرورية لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

ويرى (Barth et al, 2013) إنّ الإفصاح عن المعلومات الدقيقة وذات الصلة وفي الوقت المناسب يعدّ القاعدة الأساسية للتخصيص الفعال لرأس المال، وضمان حماية حقوق المستثمرين، ويجذب المستثمرين المحليين والأجانب من خلال خلق بيئة من الثقة والشفافية والمساءلة، ويزيد من ثقة المستثمرين، ويعزز هذا الرأي ما أشار إليه (Leuz and Wysocki, 2016) وهو إنّ الإفصاح الأفضل يقلل من تكاليف رأس المال ويجذب الاستثمار في الأسهم، وإنّ القدرة التنافسية في السوق تتطلب إفصاح موثوق به.

ويسعى صانعو السياسات والشركات إلى ضمان الإفصاح الكامل والدقيق، وزيادة مشاركة المساهمين من خلال تعزيز حماية حقوق المستثمرين الأقلية، وتحديد المزيج الأمثل من التشريعات والمدونات الطوعية وفقاً للسمات الفريدة لكل اقتصاد، وبالإضافة إلى جهود صانعي السياسات يمكن للشركات اتخاذ خطوات فورية لتحسين نمارسات الإفصاح لجذب المستثمرين، ومن الضروري تحديث الواقع الإلكتروني للشركات بانتظام وتوفير المزيد من التقارير على الإنترنت باللغة الإنجليزية، بما في ذلك تقارير حوكمة الشركات، ويمكن أن تؤدي هذه الجهد إلى تعزيز ثقة المستثمرين، مما يسهم في

4.2 الإفصاح والشفافية في الشركات المملوكة للدولة: وفقاً لمبدأ الإفصاح والشفافية الذي جاء ضمن توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، أنه يجب على الشركات المملوكة للدولة الالتزام بأعلى معايير الشفافية، وتكون خاضعة لنفس معايير المحاسبة والإفصاح والمراجعة التي تخضع لها الشركات المدرجة في البورصة. وما يلي هو أهم النقاط التي يركز عليها هذا المبدأ: (OECD, 2015)

أولاً: الالتزامات الأساسية: يتبعن على الشركات المملوكة للدولة تقديم معلومات مالية وغير مالية هامة تتماشى مع معايير الإفصاح الدولية، وذلك يتضمن:

أ. بيان أهداف الشركة: إصدار بيان واضح للجمهور حول أهداف الشركة ومدى تحقيقها.

ب. التائج المالية: تقديم التائج المالية والتشغيلية، بما في ذلك التكاليف والتمويل المتعلقة بأهداف السياسة العامة.

ج. هيكل الحكومة: توضيح هيكل الحكومة والملكية، بما في ذلك سياسات حوكمة الشركات.

د. مكافآت المسؤولين: الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

ه. مؤهلات الأعضاء: توضيح مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وعملية اختيارهم.

و. إدارة المخاطر: تحديد المخاطر الكبيرة والإجراءات المتخذة لإدارتها.

ز. المساعدات المالية: الإفصاح عن أي مساعدة مالية أو ضمانت حصلت عليها الشركة من الدولة.

ح. العمليات الكبيرة: توضيح أي عمليات كبيرة بين الدولة والهيئات ذات الصلة.

ط. مسائل الموظفين: معالجة أي مسائل متعلقة بالموظفين وأصحاب المصالح.

هـ. الإفصاح الشفافي (الإعلامي): يشمل الإفصاح عن المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات، مثل التنبؤات المالية ومصادر التمويل.

و. الإفصاح الملائم: وهو الذي يتاسب مع احتياجات مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعتها.

ز. الإفصاح الوقائي: يهدف إلى ضمان أن التقارير المالية غير مضللة لأصحاب الشأن، ويعمل على حماية المجتمع المالي، خاصة المستثمرين العاديين.

والجدير بالذكر تستخدم الشركات الإفصاح الطوعي لزيادة استجابتها تجاه أصحاب المصلحة، من خلال التواصل حول أنشطتها والأداء الحقيق، ويعتبر الإفصاح الطوعي مفيداً في تقليل عدم التماش في المعلومات بين الأطراف المعنية، وله تأثير غير قابل للإغفال على أداء الشركات (Healy & Palepu, 2001; Zattoni et al, 2017; Bushman & Smith, 2001).

3.2 المقومات الأساسية للإفصاح المالي:

يرتكز الإفصاح في التقارير المالية المنشورة على المقومات الأساسية التالية (زوينة، 2007؛ عبد الجليل، والحيالي: 2010):

أ. تحديد المستخدم المستهدف: يجب مراعاة أن البيانات المالية لا يمكن أن تلبي جميع احتياجات المستخدمين.

ب. تحديد الأغراض: ينبغي تحديد الأهداف التي ستستخدم من أجلها المعلومات المالية.

ج. تحديد طبيعة ونوع المعلومات: يجب تحديد المعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها.

د. تحديد أساليب الإفصاح: ينبغي تحديد الطرق والأساليب المناسبة للإفصاح عن المعلومات المالية.

هـ. توقيت الإفصاح: يجب مراعاة التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المالية.

استماراة الاستبيان على العاملين بالإدارة العامة للرقابة على الاستثمارات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي، وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (37) استماراة استبيان من الاستثمارات الموزعة، والجدول رقم (1) يبين عدد نسخ استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول رقم (1) عدد نسخ استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة
ونسبة المسترجع منها

نسبة النسخ المسترجعة %	عدد النسخ المسترجعة	عدد النسخ الموزعة
92.5	37	40

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أنَّ نسبة المسترجع الكلية 92.5% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة تدل على مدى إدراك المجتمع للدراسة.

2.3 ترميز البيانات:

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدمت الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2):

جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقاييس

الخامسي

يتواافق بدرجة كبيرة	يتواافق	محايد	لا يتواافق	لا يتواافق على الإطلاق	الإجابة	الدرجة
5	4	3	2	1		

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة التوافق (3)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (3) فيدل على ارتفاع درجة التوافق، أمَّا إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (3) فيدل على انخفاض درجة التوافق، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (3)

ثانياً: المراجعة الخارجية: يجب أن تخضع البيانات المالية السنوية لمراجعة مستقلة وفقاً لمعايير عالية الجودة، ولا تعوض إجراءات الرقابة الحكومية عن هذه المراجعة.

3. الدراسة العملية:

1.3 جمع البيانات:

1.1.3 تصميم استماراة الاستبيان:

صممت مؤشرات استماراة الاستبيان بعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي لها علاقة بالدراسة الحالية، وعلى ما ورد في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة () 2015، فيما يتعلق بمبدأ الإفصاح والشفافية، والتي كانت المرجع الأساس لبناء المؤشرات المرجعية التي استخدمت في استبيان هذه الدراسة، وقد أعدت فقرات استماراة الاستبيان بشكل واضح بحيث تسهل الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيبين وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2.1.3 اختبارات الصدق "الصلاحية":

للتأكد من صدق وصلاحية الاستبيان تم القيام بالاختبارات الآتية:

أ. صدق المحتوى أو (صدق المضمون) Content validity، تم مراعاة صدق المحتوى في استماراة الاستبيان، من خلال التأكد أنَّ جميع المؤشرات التي تحتويها استماراة الاستبيان تعطي جميع أبعاد مشكلة وفرضية الدراسة.

ب. الصدق الظاهري Face validity، للتأكد من أنَّ مؤشرات استماراة الاستبيان تحقق هدف الدراسة، تم تحكيم استماراة الاستبيان من قبل عدد من المتخصصين، وذلك للتأكد من مدى ملائمة مؤشرات استماراة الاستبيان لمجتمع البحث، وأنَّ المؤشرات تقيس ما وضعت لقياسه، بالإضافة إلى مدى ملائمة الإجابات المستخدمة للمؤشرات الواردة في استماراة الاستبيان، ومن تم التوصل إلى الصورة النهائية لاستماراة الاستبيان، حيث وزعت عدد (40) نسخة من

4.3 خصائص مفردات عينة الدراسة:

1.4.3 توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
8.1	3	دبلوم عالي
54.1	20	بكالوريوس
27.0	10	ماجستير
10.8	4	دكتوراه
100.0	37	المجموع

من خلال الجدول (4) يلاحظ أنَّ معظم مفردات عينة الدراسة من مؤهلاً لهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (54.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم من مؤهلاً لهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (27%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم من مؤهلاً لهم العلمية دكتوراه ويمثلون نسبة (10.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي هم من مؤهلاً لهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (8.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أنَّ معظم مفردات العينة مؤهلاً لهم العلمية جامعي فيما فوق مما يدل على أنَّ مفردات العينة مؤهلة بشكل كافي مما يجعل إجاباتهم قابلة للاعتماد عليها.

2.4.3 توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسيبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

النسبة %	العدد	التخصص
83.8	31	محاسبة
10.8	4	إدارة أعمال
2.7	1	اقتصاد
2.7	1	تمويل ومحاصف
100.0	37	المجموع

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أنَّ معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ويمثلون نسبة (83.8%)

فيدل على أنَّ درجة التوافق متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة مختلفاً معنوياً عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة Statistical Package for Social Science (SPSS) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية.

3.3 اختبار الثبات والصدق: (البياني، 2005)

للتتأكد من ثبات وصدق "أداة الدراسة" تم حساب معامل كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا لكل محور من محاور استمرار الاستبيان ولجميع المحاور، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات والصدق

معامل الصدق	معامل ألفا ثبات	عدد العبارات المؤشرات المرجعية	المحور	m
0.946	0.930	27	مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).	1

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أنَّ قيمة معامل كرونباخ ألفا (0.930) وهي قيمة كبيرة أكبر من (0.60) وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وكذلك فإنَّ معامل الصدق (0.946) وهي قيمة كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

4.4.3 توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية:

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسيجي المئوي لمفردات عينة الدراسة

حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية
13.5	5	من 3 سنوات الى 5 سنوات
21.6	8	من 5 سنوات إلى أقل 10 سنوات
64.9	24	من 10 سنوات فما فوق
100.0	37	المجموع

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أنَّ معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم في الوظيفة الحالية من 10 سنوات فما فوق ويمثلون نسبة (64.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه من سنوات خبرتهم في الوظيفة الحالية من 5 سنوات إلى أقل 10 سنوات ويمثلون نسبة (21.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي من سنوات خبرتهم في الوظيفة الحالية من 3 سنوات إلى 5 سنوات ويمثلون نسبة (13.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة نلاحظ أنَّ معظم مفردات العينة لهم خبرة جيدة مما يجعلهم يدركون مؤشرات استمرارة الاستبيان بشكل صحيح.

5.3 اختبار فرضية الدراسة:

لاختبار معنوية درجة التوافق لكل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تم استخدام اختبار ولوكوسون حول متوسط المقياس (3) (عاشور، وأبو الفتاح، 1995)، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (8)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبدائل لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البدائلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (3).

من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه من تخصصهم العلمي إدارة أعمال ويمثلون نسبة (10.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي من تخصصهم العلمي اقتصاد وتمويل ومصارف ويمثلون نسبة (2.7%) لكل تخصص من التخصصين من جميع مفردات عينة الدراسة، وبالتالي فإنَّ تخصص عينة الدراسة له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.

3.4.3 توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية:

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسيجي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	العدد	النسبة %
مراجع مبتدئ (تحت التمرير)	2	5.4
مراجع	5	13.5
مراجع أول	23	62.2
مدير مكتب	4	10.8
مدير إدارة	2	5.4
مدير عام	1	2.7
المجموع	37	100.0

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أنَّ معظم مفردات عينة الدراسة وظيفتهم الحالية مراجع أول ويمثلون نسبة (62.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه من وظيفتهم الحالية مراجع ويمثلون نسبة (13.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه من وظيفتهم الحالية مدير مكتب ويمثلون نسبة (10.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه من وظيفتهم الحالية مدير مكتب (تحت التمرير) ويمثلون نسبة (5.4%) لكل وظيفة من الوظيفتين من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي وظيفتهم الحالية مدير عام ويمثلون نسبة (2.7%) من جميع مفردات العينة، وبشكل عام هناك تنوع في الوظائف مما يزيد في الثقة للنتائج المتحصل عليها.

الدالة المحسوبة	إحصائي الاختبار	الآخراف المعاري	المتوسط الحساسي	العبارة المؤشرات المرجعية	م
				الدولة.	
.000	-3.900	.558	3.46	الإفصاح عن الالتزامات التي تم تقديمها نيابة عن الشركة.	11
.000	-4.811	.530	3.68	الإفصاح عن المعاملات المهمة مع المنشآت ذات العلاقة.	12
.003	-2.968	.633	3.35	الإفصاح عن القضايا المهمة ذات العلاقة بالعاملين وباقى أصحاب المصالح.	13
.000	-4.261	.639	3.62	الإفصاح عن أنشطة الشركة التي تتفدّها لخدمة المصلحة العامة.	14
.000	-3.758	.758	3.62	الإفصاح عن هيكل الحكومة والملكية والتوصيات الخاصة بالشركة.	15
.000	-4.327	.669	3.68	الإفصاح على تبعية أسهم الدولة في الشركة من الناحية القانونية.	16
.000	-3.499	.692	3.49	الإفصاح عن الجهة المسئولة عن ممارسة حقوق ملكية الدولة.	17
.000	-4.916	.602	3.84	الإفصاح عن كافة بنود الأصول والخصوم الخارجية عن الميزانية.	18
.000	-4.583	.502	3.57	الإفصاح عن المخاطر المتصلة بالحقوق العمالية والبيئة والضرائب.	19
.000	-3.951	.838	3.73	الإفصاح بشكل كافٍ عن الشراكات مع القطاع الخاص.	20
.000	-4.053	.796	3.76	الإفصاح عن أي استثمار من إحدى الشركات المملوكة في أسهم شركة أخرى.	21

جدول رقم (8) نتائج اختبار ولوكوسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

الدالة المحسوبة	إحصائي الاختبار	الآخراف المعاري	المتوسط الحساسي	العبارة المؤشرات المرجعية	م
.002	-3.095	.686	3.41	الإفصاح عن أهداف الشركة وأخازاتها ومدى الالتزام بها.	1
.000	-4.973	.569	3.81	الإفصاح عن طريقة ويكيفية تحقيق أهداف الشركة.	2
.000	-4.260	.732	3.73	الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة.	3
.000	-3.800	.651	3.51	الإفصاح عن تكاليف أنشطة الشركة وكيفية تمويلها.	4
.000	-3.838	.607	3.49	الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين.	5
.002	-3.128	.686	3.41	الإفصاح عن أي منافع أو مكافآت عينية تدفع إلى أعضاء مجلس الإدارة.	6
.000	-4.179	.676	3.65	الإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وعمليات الاختبار.	7
.000	-3.674	.651	3.49	الإفصاح عن الأدوار التي يؤديها أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارة أخرى.	8
.000	-3.528	.801	3.57	الإفصاح عن عوامل المخاطرة الممكن التأثير بما (تشغيلية، سياسية، معدل صرف) وإي إجراءات اتخذت مواجهتها.	9
.000	-3.651	.828	3.62	الإفصاح عن الضمانات المالية التي حصلت عليها الشركة من	10

العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة لهذه العبارات.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بمدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تم إيجاد متواسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) (البلداوي، 1997)، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (9)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة التوافق على مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (9) نتائج اختبار (Z) حول متوسط درجة التوافق على مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

الدلالـة المحسوـبة	إحصائـي الاختـيار	الاخـراف المعـيارـي	المتوسـط العـام	البيان
.000	8.547	.41035	3.5766	مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

من خلال الجدول رقم (9) يلاحظ أنَّ قيمة إحصائي الاختبار (8.547) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أنَّ المتوسط العام لإجابات

العبارة المؤشرات المرجعية	م	المتوسـط الحـسـابـي	الاخـراف المعـيارـي	إحصائـي الاختـيار	الدلالـة المحسوـبة
الإفصاح عن العلاقات بين الإدارة والعاملين بما في ذلك المكافآت واتفاقيات التفاوض الجماعية.	22	3.65	.676	-4.235	.000
الإفصاح عن آليات تثيل العاملين بالشركة.	23	3.49	.870	-2.990	.003
الإفصاح عن العلاقات مع أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية.	24	3.41	.686	-3.128	.002
الإفصاح عن التدابير المتعددة بشأن البيئة والمجتمع وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد.	25	3.51	.768	-3.380	.001
الإفصاح عن برامج تطوير وتدريب الموارد البشرية ومعدلات الاحتفاظ بالموظفين.	26	3.57	.647	-4.031	.000
الإفصاح عن برامج تغيلك العاملين لأسهم في الشركة.	27	3.49	.651	-3.626	.000

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ أنَّ الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتواسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أنَّ متواسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه

- المراجع العربية:**
1. أمين، عبير بيومي (2011)، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
 2. البلداوي، عبد الحميد عبد الجيد (1997)، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، دار الشروق، ط1، عمان، الأردن.
 3. البياتي، محمود مهدي (2005)، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن.
 4. جنابي، علاء الدين محمد، وبراق، محمد (2020)، مقومات تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وتأثير ذلك على الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 7، العدد 2، ص ص 192-209، الجزائر.
 5. حسن، إيناس عبد الله (2002)، الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية، نشرة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، أيار، ص ص: 30 - 23.
 6. حنان، رضوان حلوة (2001)، تطور الفكر المحاسبي، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن.
 7. الحبالي، وليد ناجي (1996)، المحاسبة المتوسطة، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان، الأردن.
 8. خضر، نادية سامي (2023)، دور الحكومة في تحقيق الإنصاف والشفافية في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة نظرية، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 24، كلية الحدباء الجامعية، ص ص 163 - 205.
 9. زوبينا، بن أفرج (2007)، الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني الأول، مستجدات نوفمبر، الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة.

مفردات عينة الدراسة (3.5766) وهو يزيد عن متوسط المقاييس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في توافق مستوى الإنصاف في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

6.3 النتائج والتوصيات:

6.3.1 النتائج:

من خلال التحليل السابق تم التوصل إلى مجموعة نتائج أهمها ما يلي:

أ. أظهرت الدراسة أنَّ مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية يتواافق بشكل معنوي مع مبادئ الإفصاح والشفافية وفقًا لتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ب. يوجد التزام جيد بالإفصاح عن الأهداف والتائج المالية، بينما كانت هناك مجالات تحتاج إلى تحسين مثل الإفصاح عن المخاطر والإفصاح عن المكافآت.

ج. يتم الإفصاح عن بنود الأصول والخصوم الخارجية عن الميزانية بمستوى جيد.

د. هناك إفصاح جيد عن الأنشطة التي تنفذها لخدمة المصلحة العامة.

6.3.2 التوصيات:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بالآتي:

أ. على الشركات المملوكة للدولة الليبية الالتزام بأعلى معايير الإفصاح والشفافية، بما يتاسب مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ب. تبني أدلة حوكمة تلي الممارسات المثلث بما يضمن مستويات عالية من الإفصاح والشفافية.

ج. إجراء دراسات تقييمية بشكل دوري لتقييم الوضع الحالي للإفصاح ومعالجة أوجه القصور بما يضمن الامتثال للتشريعات النافذة.

د. تعزيز قنوات التواصل مع أصحاب المصلحة لضمان تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم فيما يتعلق بالإفصاح.

- codes. International Journal of Disclosure and Governance 13(3):244-261.
2. Barth, M.E., Y. Konchitchki and W.R. Landsman (2013), "Cost of Capital and Earnings Transparency", Journal of Accounting & Economics, Vol. 55/2-3, pp. 206-224, Rochester, NY.
 3. Baydoun, N., Maguire, W., Ryan, N. & Willett, R. (2013) "Corporate governance in five Arabian Countries", Managerial Auditing Journal, vol. 28(1): 7-22.
 4. Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2001). Financial accounting information and corporate governance. Journal of Accounting and Economics, 32(1-3), 237-333.
 5. Federico, A., Sabrina, P., Franco, L., Alfredo, C., Catello, S. (2019). The relationship between corporate governance and voluntary disclosure on key financial performance indicators: And empirical analysis on Italian listed companies. New challenges in corporate governance. Theory and practice. Naples, October 3.4
 6. Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. Journal of accounting and economics, 31(1-3), 405-440.
 7. Jiayu Feng, Minhao Qiu. (2022). Principles of Corporate Governance and Financial and Non-Financial Risk Forecast. Advances in Economics, Business and Management Research, volume 219.
 8. Kátia Lemos, Sara Serra and Paula Oliveira Corporate Governance Disclosure: Empirical Evidence in the Portuguese Capital Market, Proceedings of the 18th European Conference on Management Leadership and Governance, ECMLG 2022, (247- 255).
 9. Leuz, C. and P.D. Wysocki (2016), "The Economics of Disclosure and Financial Reporting Regulation: Evidence and Suggestions for Future
 10. السويع، عماد على، وأحمد، محمد الشارف (2016)، مدى تلبية التشريعات الليبية لمتطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم الادارية والمالية التطبيقية، طرابلس، ص ص 80-57
 11. الشيرازي، عباس مهدي (1990)، نظرية المحاسبة، ذات السلالسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
 12. عاشور، سمير كامل؛ أبو الفتوح، سامية (1995)، الاختبارات اللامعلمية، ط 1، معهد الإحصاء.
 13. عبد الجليل، حسين؛ الحيالي، وليد ناجي (2010)، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في السعودية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
 14. العيساوي، عوض؛ الحيالي، صدام؛ الكسب، علي (2008)، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت، المجلد 4 العدد 11، ص ص 134 - 164.
 15. قانون رقم (19) لسنة 2013 في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
 16. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2019)، حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بناء إطار للقدرة التنافسية والنمو.
 17. يوسف، حنا نسيم (2008)، مشاكل القياس والإفصاح عن حقوق الملكية ومعالجتها في شركات مساهمة مختارة من محافظة نينوى، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- المراجع الأجنبية:**
1. Baraibar-Diez, E., Odriozola, M., Sanchez, J. (2016). Transparency through European corporate governance

-
- Research”, ECGI Working Paper Series in Law, European Corporate Governance Institute, Brussels.
10. Manh Dung Tran & Hong Hanh Ha (2023) Corporate governance disclosure and annual reports quality: An investigation in Vietnam context, *Cogent Economics & Finance*, 11:1, 2173125, DOI: 10.1080/23322039.2023.2173125.
 11. OECD (2005), Advancing the Corporate Governance Agenda in the Middle East and North Africa: A Survey of Recent Developments, OECD.
 12. OECD (2010), Survey on Corporate Governance Frameworks in the Middle East and North Africa, OECD.
 13. OECD (2015). OECD Principles of Corporate Governance.
 14. Stefanescu, C. (2011), disclosure and transparency in E.U. corporate governance codes vs. OECD principles-empirical comparative approach, *Procedia Social and Behavioral Sciences* 24 (2011) 1302–1310.
 15. Vitolla, Filippo; Raimo, Nicola; Rubino, Michele (2020): The determinants of corporate governance disclosure level in the integrated reporting context, In: 8th OFEL (Organizational, Financial, Ethical and Legal Issues) conference on Governance, Management and Entrepreneurship, “From corporations to social entrepreneurs: exploring the different faces of social innovation”, April 17-18 2020, Dubrovnik, Croatia, Governance Research and Development Centre (CIRU), Zagreb, pp. 47-58.
 16. Zattoni, A., Witt, M. A., Judge, W. Q., Talaulicar, T., Chen, J. J., Llewellyn, K., & Shukla, D. (2017). Does board independence influence financial performance in IPO firms? The moderating role of the national business system. *Journal of World Business*, 52(5), 628-639.